برنامج الأمم المتحدة للبيئة

برنامج إدارة المواد الكيميائية والنفايات

توجيهات بشأن نطاق
البرنامج الخاص

الجولة الرابعة لتقديم الطلبات

فتح باب الدعوة لتقديم الطلبات: 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019
آخر موعد لتقديم الطلبات: 17 نيسان/أبريل 2020

جدول المحتويات

1- مقدمة 3

2- ما هو البرنامج الخاص؟ 3

2-1 ما هو مشروع البرنامج الخاص؟ 5

2-2 من يحق له تقديم طلب للحصول على تمويل من البرنامج الخاص؟ 7

2-3 ما هي التدابير والأنشطة التي يمكن تمويلها؟ 7

2-4 ما هو حجم الدعم المتاح؟ 8

2-5 هل هناك أي حدود للميزانية أو حدود قصوى يجب أن أكون على علم بها؟ 8

2-6 هل يسمح بالمخصصات التراكمية؟ 8

2-7 ما هي المدة القصوى للمشروع؟ 9

2-8 بأي لغة يجب أن أقدم طلبي؟ 9

2-9 أين أجد استمارات تقديم الطلب؟ 9

2-10 كيف أقدم طلبي؟ 9

2-11 ما هو آخر موعد لتقديم الطلبات؟ 11

2-12 هل يمكنني طلب الدعم عند إعداد طلبي؟ 11

2-13 ماذا سيحدث بعد ذلك؟ 11

3- النطاق المحتمل للمشاريع 13

3-1 تعميم مراعاة المنظور الجنساني 18

4- موارد إضافية 18

المرفق الأول: اختصاصات البرنامج الخاص 20

المرفق الثاني: النطاق المحتمل للمشاريع 23

1-1 الإدارة السليمة بيئياً للنفايات البلاستيكية 23

1-2 الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الإلكترونية والكهربائية 23

1-3 إشراك القطاع الصحي 24

1-4 أهداف التنمية المستدامة 25

1-5 الاقتصاد الدائري 26

1-6 المشاريع التركيزية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية 26

المرفق الثالث: معايير التقييم 28

1-1 التحقق من اكتمال الطلب 28

1-2 فرز الأهلية 29

1-3 تقييم الميزانية 29

1-4 التقييم مقابل أهداف البرنامج الخاص 29

1-5 للمشاريع التي تطلب أكثر من 250 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة 29

1- مقدمة

تعرض هذه الوثيقة مبادئ توجيهية منقحة بشأن عملية تقديم طلبات المشاريع في الجولة الرابعة من طلبات الحصول على تمويل من الصندوق الاستئماني للبرنامج الخاص.

وقد اعتمدت اختصاصات البرنامج الخاص، وفق ما هو محدد في المرفق 1، بموجب قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/1 بهدف دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز قدراتها المؤسسية من أجل تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، واتفاقية ميناماتا، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

ويهدف البرنامج الخاص إلى دعم التعزيز المؤسسي الذي تقوده البلدان على الصعيد الوطني، في سياق نهج متكامل لمعالجة تمويل إدارة مستدامة للمواد الكيميائية والنفايات، مع مراعاة الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية والأولويات لكل بلد، من أجل بناء قدرات وطنية عامة مستدامة من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة كل منها.

وسيكون لتعزيز المؤسسات في إطار البرنامج الخاص دور تيسيري وتمكيني في تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي.

ويُعرَّف تعزيز المؤسسات، لأغراض البرنامج الخاص، بأنه تحسين استدامة القدرات المؤسسية للحكومات من أجل وضع سياسات وتشريعات وقواعد تنظيمية واعتمادها ورصدها وإنفاذها، وكذا زيادة إمكانية حصولها على الموارد المالية والموارد الأخرى لتمكينها من وضع أطر فعالة لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة كل منها.

وتهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى مساعدة الجهات المقدمة للطلبات في فهم نطاق البرنامج الخاص والمشاريع المقترحة لدعم التعزيز المؤسسي على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

وقد رُتبت المبادئ التوجيهية لتقديم الطلبات على النحو التالي:

1- الفصل 2 يقدم وصفاً للبرنامج الخاص ويعرض حقائق لوجستية عن تقديم مشروع مقترح. ويبين هذا الفرع أيضاً الخطوات التالية عقب تقديم طلب المشروع إلى أمانة البرنامج الخاص.

2- الفصل 3 يقدم معلومات عن المجالات التي يمكن أن تركز عليها المشاريع في سياق اختصاصات البرنامج الخاص، مع مراعاة الأولويات الوطنية والمعلومات التي أمكن الحصول عليها بعد إجراء المشاورات الوطنية التحضيرية قبل تطوير المشروع المقترح.

3- الفصل 4 يقدم روابط لموارد إضافية يمكن للجهات المقدمة للطلبات أن تستخدمها. ويبين المرفق الأول اختصاصات البرنامج الخاص؛ أما المرفق الثاني فيقدم لمحة عامة عن النطاق المحتمل للمشاريع بينما يعرض المرفق الثالث موجزاً لمعايير التقييم.

وتحل المبادئ التوجيهية لتقديم الطلبات محل المبادئ التوجيهية السابقة التي بدأ العمل بها خلال الجولات السابقة لتقديم الطلبات، حيث تأخذ في الاعتبار التعليقات التي أدلى بها مقدمو الطلبات السابقة، وتعليقات المجلس التنفيذي للبرنامج الخاص خلال اجتماعيه الثالث والرابع.

2- ما هو البرنامج الخاص؟

إن النتيجة المتوقعة للتدابير التي يدعمها البرنامج الخاص هي أن تكتسب المؤسسات الوطنية المعززة في مجال المواد الكيميائية والنفايات القدرة على وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج والتشريعات الوطنية ورصد تنفيذها من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وعلى تشجيع اعتماد التشريعات والأُطر التشريعية ورصدها وإنفاذها، والتشجيع على تعميم مراعاة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في خطط التنمية الوطنية والميزانيات الوطنية والسياسات والتشريعات وأطر التنفيذ على جميع المستويات.

كما أن تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى الطويل عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها الـ ١٧ للتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ويشكل إدماج الإدارة

السليمة للمواد الكيميائية والنفايات[1] في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إنجازاً رئيسياً. ولذلك فإن الربط بين البرنامج الخاص وخطة التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية يشكل حافزاً لتيسير تنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، وبخاصة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، واتفاقية ميناماتا، والنهج الاستراتيجي.

والنتيجة المتوقعة للبرنامج الخاص هي تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على القيام بما يلي:

(أ) وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج والتشريعات الوطنية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ورصد تنفيذها؛

(ب) تعزيز اعتماد التشريعات والأطر التنظيمية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ورصدها وإنفاذها؛

(ج) تشجيع تعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ضمن خطط التنمية الوطنية والميزانيات والسياسات والتشريعات الوطنية وأطر التنفيذ على جميع المستويات، بما في ذلك سد الثغرات وتفادي ازدواجية الجهود؛

(د) العمل في قطاعات متعددة وبشكل يتسم بالفعالية والكفاءة والشفافية والمساءلة والاستدامة في الأجل الطويل؛

(هـ) تيسير التعاون والتنسيق بين القطاعات المتعددة وأصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الوطني؛

(و) تعزيز المسؤولية والمساءلة والمشاركة في القطاع الخاص؛

(ز) تعزيز التنفيذ الفعال لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، واتفاقية مينماتا، والنهج الاستراتيجي؛

(ح) تعزيز التنفيذ التعاوني والمنسق لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، واتفاقية مينماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على الصعيد الوطني.

(1) يُقصد بها هنا النفايات الخطرة، ولا تشمل النفايات النووية والبيولوجية ونفايات المرافق الصحية والنفايات الأخرى من هذا القبيل.

1-2 ما هو مشروع البرنامج الخاص؟

مشروع البرنامج الخاص	لا يمثل المشروع مشروعاً للبرنامج الخاص إذا كان
○ مشروع بقيادة البلد تتولى تصميمه وتنفيذه الجهة صاحبة الطلب ○ يبني القدرات على المدى الطويل في الوزارة أو الوزارات ذات الصلة ○ لديه آلية تمويل مستدامة أو خطة لكفالة الاستدامة على المدى الطويل ○ يركز على مشاركة القطاعات المتعددة ○ يحسن إدارة المواد الكيميائية والنفايات للتخفيف من أثرها السلبي ○ يُشرك أصحاب المصلحة من القطاع الخاص ○ يساعد على تهيئة بيئة تمكينية لتشجيع التصديق على اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، واتفاقية ميناماتا ○ ينسق تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج والتشريعات الوطنية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ○ يتضمن عنصراً قوياً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني ويشجع الاعتبارات الجنسانية ○ يركز على جمع البيانات المصنفة جنسانياً حيثما كان ذلك مناسباً	○ يركز على المشاريع ○ يمول النواتج بعد انتهاء مدة المشروع ○ يدار أو ينفذ بصورة أساسية من هيئة غير الحكومة ○ يتعاون مع وزارة واحدة أو قطاع معني واحد فقط ○ يركز حصراً على التصدي لعواقب سوء إدارة المواد الكيميائية والنفايات ○ يركز حصراً على بناء قدرات القطاع الخاص ○ يركز الأنشطة على واحدة فقط من الاتفاقيات الأربع، أي اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا، أو على تنفيذ النهج الاستراتيجي حصراً ○ لا يوفر التنسيق بين الوزارات المعنية ○ يشمل طلبات متعددة من نفس البلد في نفس دورة تقديم الطلبات، إذ يمكن أن يدل ذلك على انعدام التنسيق

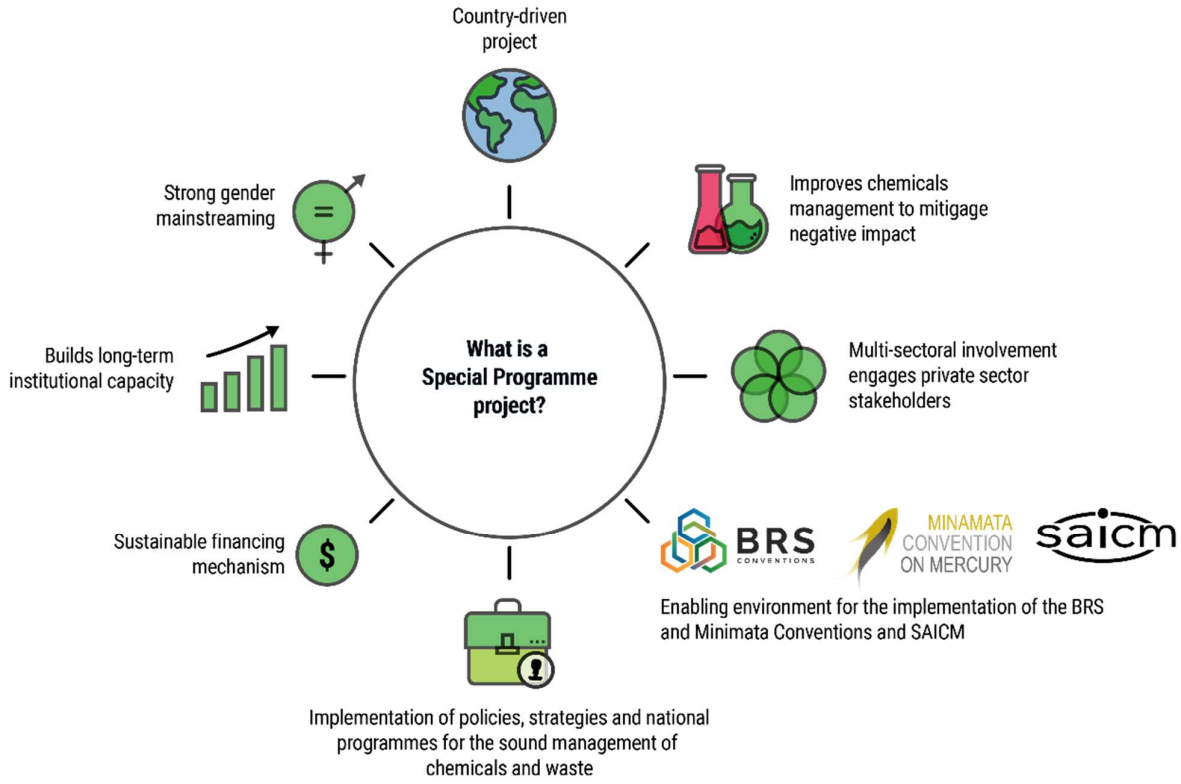

Country driven project	مشروع يديره البلد
Improves chemicals and waste management to mitigate negative impact	يحسن إدارة المواد الكيميائية والنفايات للتخفيف من أثرها السلبي
Multisectoral involvement engages private sector stakeholders	مشاركة القطاعات المتعددة تكفل مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في القطاع الخاص
Enabling environment for the implementation of the BRS and Minamata Conventions and SAICM	بيئة تمكينية لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، واتفاقية مينماتا، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية
Implementation of policies, strategies and national programmes for the sound management of chemicals and waste	تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات
Sustainable Financing mechanism	آلية تمويل مستدامة
Builds long term institutional capacity	يبني القدرات المؤسسية على المدى الطويل
Strong gender mainstreaming	التعميم الفعال لمراعاة المنظور الجنساني
What is a Special Programme project?	ما هو مشروع البرنامج الخاص؟

2-2 من يحق له تقديم طلب للحصول على تمويل من البرنامج الخاص؟

يمكن **للحكومات** المؤهلة أن تتقدم بطلب إلى البرنامج الخاص.

''الحكومة'' تعني على وجه الخصوص الوزارة أو الإدارة في الحكومة الوطنية المسؤولة عن إدارة المواد الكيميائية والنفايات على الصعيد الوطني، أما الجهات المنتسبة للحكومات والحكومات المحلية فهي غير مؤهلة. وينبغي أيضا أن تكون البلدان مدرجة على قائمة المساعدة الإنمائية الرسمية للجنة المساعدة الإنمائية.

ويرجى الانتباه إلى أن استمارة الطلب تميز بين ''الحكومة المقدمة للطلب''، التي تشير إلى الحكومة التي تقدم الطلب و''المنسق الحكومي المقدم للطلب''، الذي هو جهة الاتصال الرئيسية باسم الحكومة المقدمة للطلب، والمسؤول عن الطلب وجميع الاتصالات مع الأمانة.

ويُشجَّع بشدة على أن تقدم الحكومة المقدمة الطلب طلباً واحداً فقط من البلد استنادا إلى المسألة (المسائل) المحددة على أنها أهم الأولويات الوطنية المخولة للحصول على تمويل محتمل من الصندوق الاستئماني للبرنامج الخاص.

وفي حال كان هناك أكثر من اقتراح واحد على الصعيد الوطني فإنه يتعين على المنسق الرسمي أن ينسق بين الجهات المقترحة للمشاريع لكي يتسنى للحكومة المقدمة للطلب تقديم اقتراح واحد.

وينتظر من الحكومة المقدمة للطلب أن تنفذ المشروع. بيد أنه يجوز للحكومة المقدمة للطلب أن تعين منظمةً لتنفيذ المشروع[2]. وفي هذه الحالات فإن التكاليف الإدارية المخصصة للمنظمة المنفذة ينبغي ألا تتجاوز 5 في المائة.

ويتعين على المنسق الرسمي أن يصادق على الطلب بالنيابة عن الحكومة. وينبغي أن تُرسَل رسالة إقرار من المنسق الرسمي إلى الأمانة وقت تقديم الطلب.

2-3 ما هي التدابير والأنشطة التي يمكن تمويلها؟

يهدف البرنامج الخاص إلى دعم التعزيز المؤسسي الذي تقوده البلدان على الصعيد الوطني، في سياق نهج متكامل لمعالجة تمويل إدارة مستدامة للمواد الكيميائية والنفايات، مع مراعاة الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية والأولويات لكل بلد، من أجل تعزيز القدرات المؤسسية العامة المستدامة من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة كل منها. وسيكون لتعزيز المؤسسات في إطار البرنامج الخاص دور تيسيري وتمكيني في تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

وتمشياً مع هذا الهدف فإن الأنشطة الممولة في إطار البرنامج الخاص قد تشمل:

(أ) تحديد القدرات المؤسسية وأوجه الضعف والثغرات والاحتياجات على الصعيد الوطني فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية للقيام بذلك متى ما اقتضت الضرورة؛

(ب) تعزيز القدرات المؤسسية على تخطيط ووضع ورصد وتنسيق تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

(ج) تعزيز القدرات المؤسسية لتحسين قدرات تقديم التقارير عن التقدم المحرز أو تقييم الأداء؛

(د) تعزيز تهيئة بيئة تمكينية لتعزيز التصديق على اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا؛

(هـ) التمكين من تصميم وتشغيل هياكل مؤسسية مكرسة لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة كل منها؛

(و) تعزيز القدرات المؤسسية لوضع تدابير لدعم جميع جوانب الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك المجالات المواضيعية الأكثر تحديداً على الصعيد الوطني التي تغطيها الصكوك.

علاوةً على ذلك، تنص الاختصاصات على ضرورة أن **يتجنَّب البرنامج الخاص الازدواجية وكثرة آليات التمويل** وما يرتبط بها من شؤون إدارية، **وينبغي أن يموِّل الأنشطة التي تقع خارج نطاق ولاية مرفق البيئة العالمية.**

(2) من المفهوم أن منظمة مقدم الطلب أو وكالته أو وزارته هي المنفذة للمشروع، نظراً لأنها تقع على عاتقها المسؤولية العامة، وستكون هي المنسق الرئيسي للمشروع. بيد أنه يجوز لمقدمي الطلبات نقل هذه المسؤولية إلى منظمة أو وكالة أو وزارة أخرى. وامتثالاً للقواعد المالية للأمم المتحدة، لا يمكن للشركات الربحية أن تعمل كمنظمات منفذة لهذه المشاريع.

2-4 ما هو حجم الدعم المتاح؟

يمكن أن يوفر الصندوق الاستئماني للبرنامج الخاص دعماً يتراوح بين ٠٠٠ ٥٠ و٠٠٠ ٢٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل مشروع مقترح، بما في ذلك الرسوم الإدارية المحتملة والرصد والتقييم والمراجعة المالية. وفي ظروف استثنائية يمكن أن يلتمس البلد صاحب الطلب مبلغاً أقصاه 500 000 دولار. وينبغي للمشاريع التي تطلب أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ دولار أن تستوفي المعايير التالية:

(أ) تشارك جميع القطاعات ذات الصلة في تنفيذ المشروع، مثلاً البيئة، والصحة، والزراعة، والجمارك، والعمل. وينبغي أن تُحدَّد بوضوح أدوار ومسؤوليات القطاعات ذات الصلة في تنفيذ المشروع وأن يتضمن ملف الطلب رسائل دعم من الوزارات ذات الصلة؛

(ب) ينبغي أن تشارك الجهات المؤسسية المعنية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي أن تُحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات الجهات المعنية في تنفيذ المشروع. وينبغي أن يتضمن ملف الطلب رسائل دعم من هذه الجهات المعنية؛

(ج) تستند المشاريع إلى مبادرات الاقتصاد الدائري أو الاقتصاد الأخضر. وينبغي أن يبرهن المشروع على الطريقة التي تشجع بها نتائجه ونواتجه الاستهلاك المستدام والكفاءة في استخدام الموارد، وكذلك كيفية سعي المشروع إلى تحقيق التنمية المستدامة؛

(د) ينبغي إبراز الصلات مع مصارف الاستثمار والمصارف الإنمائية من أجل إتاحة فرص الاستثمار على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، حسب الاقتضاء. وينبغي تقديم معلومات تبين السبل التي يمكن لفرص الاستثمار هذه أن تعزز بها استدامة المشروع التابع للبرنامج الخاص على المدى الطويل؛

(هـ) ينبغي البرهنة على تعميم فوائد المشروع وإدماجه عموماً على المستوى الوطني، وكذلك ينبغي التدليل على السبل التي يمكن بها توسيع نطاق الجهود على الصعيد الإقليمي بطريقة تآزرية. وينبغي أن يتضمن المشروع قائمة للأنشطة التي يمكن توسيع نطاقها من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، ومجالات التعاون على الصعيد الإقليمي التي تحقق التآزر أو يمكن أن تحققه؛

(و) يستند المشروع إلى المشاريع القائمة التابعة للبرامج الأخرى في إطار اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، واتفاقية ميناماتا، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وينبغي أن يبين المشروع كيفية استفادته من نتائج المشاريع السابقة أو الجارية، حسب الاقتضاء، وكيفية تعزيز هذه النتائج لأهداف المشروع التابع للبرنامج الخاص.

2-5 هل هناك أي حدود للميزانية أو حدود قصوى يجب أن أكون على علم بها؟

نعم – وفقاً للقواعد والأنظمة المالية ذات الصلة هناك حدود قصوى لعدد قليل من فئات الميزانية.

1- تكاليف الموظفين والخدمات التعاقدية – 50 في المائة من مجموع الميزانية؛
2- المعدات المتخصصة والتقنية – 10 في المائة؛
3- الرسوم الإدارية – أقصاها 5 في المائة؛
4- الرصد والتقييم ومراجعة الحسابات – ينبغي ألا تتجاوز في مجموعها 15 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة.

انظر ''ملاحظات إضافية بشأن فئات الميزانية'' في الفرع 3 من المبادئ التوجيهية لتقديم الطلبات.

2-6 هل يسمح بالمخصصات التراكمية؟

يمكن للبلدان التي تقدمت بطلبات للحصول على تمويل من الصندوق الاستئماني للبرنامج الخاص أن تتقدم بطلب للحصول على تمويل في جولات لاحقة من تقديم الطلبات بعد إنجاز مشروعها الأول. ويبت المجلس التنفيذي في المخصصات التراكمية لبلد ما، على أساس التبرعات الواردة والاحتياجات المبينة في الطلبات المقدمة.

2-7 ما هي المدة القصوى للمشروع؟

ينبغي أن تُنجز المشاريع بالكامل في غضون ثلاث سنوات.

2-8 بأي لغة يجب أن أقدم طلبي؟

في حين أن المبادئ التوجيهية والتوجيهات المتعلقة بتقديم الطلبات متاحة بخمسة لغات من لغات الأمم المتحدة الرسمية الست فإن المجلس التنفيذي للبرنامج الخاص يعمل باللغة الإنكليزية، ولذلك يجب تقديم جميع طلبات المشاريع باللغة الإنكليزية.

2-9 أين أجد استمارات تقديم الطلب؟

يمكن تنزيل المجموعة الكاملة من استمارات تقديم الطلبات من الموقع الشبكي للبرنامج الخاص
https://www.unenvironment.org/explore-topics/chemicals-waste/what-we-do/special-programme/applying-funding-through-special

2-10 كيف أقدم طلبي؟

يتكون الملف الكامل لتقديم الطلبات من الوثائق التالية:

1- الاستمارة ألف – استمارة طلب المشروع

أ- المرفق 1: تفاصيل جهات الاتصال

ب- المرفق 2: معلومات المشروع ذات الصلة

2- الاستمارة ب – ميزانية المشروع

إضافةً إلى ذلك، ينبغي أيضا إدراج الوثائق التالية في ملف الطلب:

- رسالة إقرار من المنسق الرسمي
- إثبات التمويل من البلد المستفيد والجهات الراعية والمانحة الأخرى
- رسائل إقرار المشروع الواردة من الشركاء المنفذين
- وثائق داعمة أخرى

وينبغي إرسال ملفات الطلبات الكاملة إلكترونياً في شكل نسخة ''**وورد Word**'' **و**''**بي دي إف PDF**'' (أي توقيعات ممسوحة ضوئياً للمسؤول الحكومي المقدم للطلب، والمنسق الوطني ومركز التنسيق التشغيلي التابع لمرفق البيئة العالمية)، إلى: unepchemicalsspecialprogramme@un.org **في موعد أقصاه 17 نيسان/أبريل 2020.**

كما ينبغي تقديم الاستمارات الأصلية الموقعة والوثائق الداعمة إلى الأمانة عن طريق البريد إلى العنوان التالي:

Special Programme Secretariat,

UN Environment, Economy Division,

Chemicals and Health Branch,

Avenue de la Paix 8-14, 1211 Genève, Switzerland

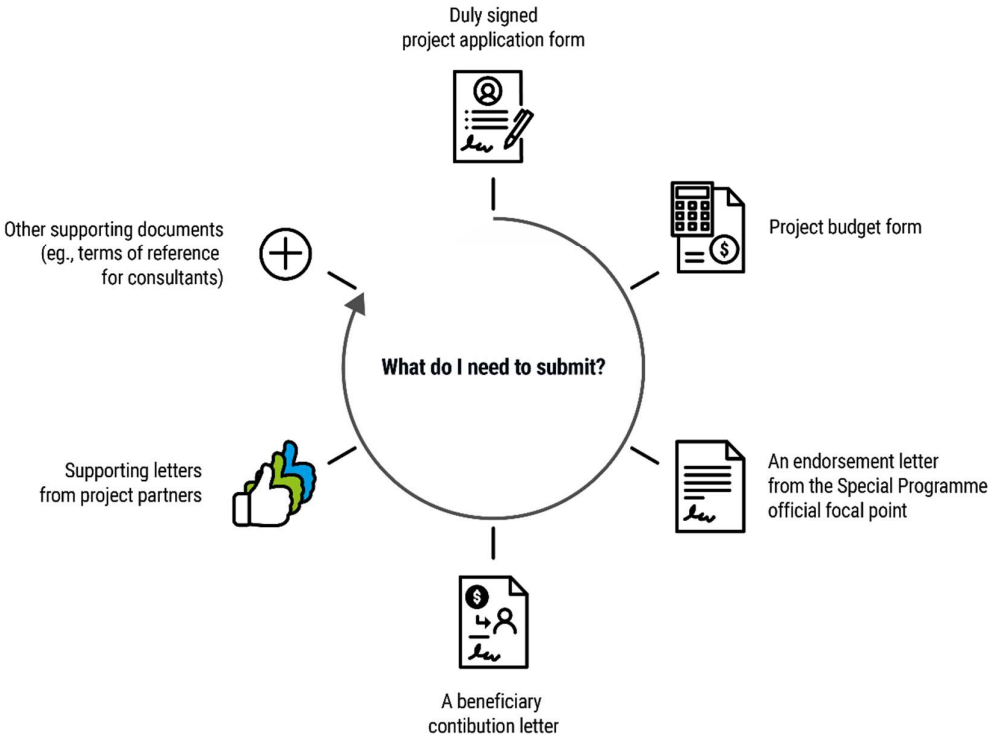

What do I need to submit?	ما الذي يتعين علي تقديمه؟
Duly signed application form	استمارة طلب موقعة حسب الأصول
Project budget form	استمارة ميزانية المشروع
Endorsement letter from the Special Programme official focal point	رسالة إقرار من المنسق الرسمي للبرنامج الخاص
A beneficiary contribution letter	رسالة مساهمة المستفيد
Supporting letter from project partners	رسالة دعم من شركاء المشروع
Other supporting documents (e.g. terms of refence for consultants)	وثائق داعمة أخرى (مثل اختصاصات الخبراء الاستشاريين)

2-11 ما هو آخر موعد لتقديم الطلبات؟

تقدم الطلبات في إطار الجولة الرابعة بحلول **17 نيسان/أبريل 2020** كموعد نهائي إلزامي.

ويُشجع مقدمو الطلبات على تقديم ملفات الطلبات في أبكر وقت ممكن قبل الموعد النهائي ليتسنى للأمانة استعراضها للتأكد من اكتمالها وأهليتها للتمويل، وتقديم التوجيهات.

2-12 هل يمكنني طلب الدعم عند إعداد طلبي؟

إن الأمانة مستعدة لتقديم الدعم على أساس كل حالة على حدة بناء على طلب مقدمي الطلبات أثناء إعداد طلباتهم. ويمكن لمقدمي الطلبات التماس المشورة المتخصصة بشأن تحديد حلول التعاون التقني، وتصميم المشاريع، وتسلسل الأنشطة المناسبة، وقياس الفعالية/الأثر، وأفضل الممارسات في مجال إدارة المشاريع. ويمكن للأمانة أن تقدم هذه المشورة مباشرة. ويمكن للأمانة أيضاً أن تسعى إلى ربط مقدمي الطلبات بالخبراء المعنيين من الاتفاقيات المعنية ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، حسب الاقتضاء. **ويُشجَّع مقدمو الطلبات على الاتصال بالأمانة في أقرب وقت ممكن للحصول على المساعدة.** وقد لا تتمكن الأمانة من دعم الطلبات المتأخرة. ويرجى إرسال جميع الطلبات إلى unepchemicalsspecialprogramme@un.org.

وستقدم الأمانة معلومات عن الجولة الرابعة من تقديم الطلبات خلال الاجتماعات الإقليمية المناسبة لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وإضافة إلى ذلك، ستنظم مناسبات جانبية وعيادات بشأن وضع تصور للمشاريع وتطويرها (بما في ذلك كيفية استكمال الأطر المنطقية) خلال المؤتمر الثالث للأطراف في اتفاقية ميناماتا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وتتوفر كذلك منصة للتعلم الإلكتروني لمساعدة مقدمي الطلبات أثناء إعداد طلباتهم. هذه المنصة متاحة على الرابط https://specialprogramme.unenvironment.org/.

2-13 ماذا سيحدث بعد ذلك؟

ترسل الأمانة إشعاراً يفيد باستلام ملف الطلب في موعد لا يتجاوز أسبوعاً واحداً بعد تاريخ الاستلام.

الخطوة 1: إجراء الفرز من جانب أمانة البرنامج الخاص

تقوم الأمانة بفرز الطلبات لضمان اكتمالها وأهليتها.

وخلال عملية الفرز يجوز للأمانة أن تطلب معلومات إضافية أو توضيحات من مقدم الطلب، بغية تيسير عملية تحديد الأهلية والاكتمال.

ومن الضروري أن تصل الطلبات إلى الأمانة قبل الموعد النهائي حتى تتمكن الأمانة من تنبيه مقدم الطلب إلى البنود المفقودة لتقديمها قبل الموعد النهائي في حال كانت هناك أي بنود مفقودة/إضافية. ولا يمكن للمجلس التنفيذي أن ينظر في الطلبات غير المكتملة للحصول على تمويل.

الخطوة 2: التقييم الذي تجريه الأمانة

تجري الأمانة التقييم للطلبات بالتشاور مع أمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، وأمانة اتفاقية ميناماتا، وأمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وأمانة مرفق البيئة العالمية، وشركاء البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، حسب الاقتضاء.

ويستند التقييم إلى المعايير والإجراءات التي أقرها المجلس التنفيذي للبرنامج الخاص، على النحو المبين في المرفق الثاني لهذه الوثيقة.

وتقدم الأمانة تقريرها عن المقترحات المكتملة والمؤهلة وكذلك تقييمها إلى المجلس التنفيذي لاستعراضهما والنظر فيهما في اجتماعه السنوي.

الخطوة 3: موافقة المجلس التنفيذي للبرنامج الخاص

يستعرض المجلس التنفيذي جميع مقترحات المشاريع المؤهلة والمكتملة، مع مراعاة التقييم الذي أجرته الأمانة في اجتماعها السنوي.

ويوافق المجلس التنفيذي على طلبات المشاريع، رهنا بتوافر الأموال.

وإذا كانت الحكومة مقدمة الطلب ممثلة بعضو من أعضاء المجلس التنفيذي يحق له أن يتخذ قراراً بشأن الطلب، فإن النظام الداخلي للمجلس التنفيذي يطلب من عضو المجلس المعني أن ينسحب من المداولات ومن عملية اتخاذ قرار بشأن هذا الطلب.

الخطوة 4: إخطار مقدمي الطلبات

تقوم الأمانة بإخطار مقدمي الطلبات كتابة بقرار مجلس الإدارة في غضون أربعة أسابيع من اجتماع المجلس التنفيذي ذي الصلة.

الخطوة 5: ترتيبات التنفيذ

تُنفَّذ الأنشطة التي يمولها الصندوق الاستئماني للبرنامج الخاص طبقاً لترتيبات إدارة المشروع التي يعتمدها المجلس التنفيذي. وتشتمل ترتيبات إدارة المشروع على تحويل الطلبات إلى صكوك قانونية ذات صلة، بما يشكل أساساً لاتفاق تمويل موقع عليه بين مقترح المشروع وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه مدير الصندوق الاستئماني. وستوضع الترتيبات المالية وترتيبات الإبلاغ مع مدير المشروع.

الشكل 1: عملية الموافقة على المشاريع في الجولة الرابعة من الطلبات المقدمة إلى البرنامج الخاص

LAUNCH	**الإطلاق**
APPLICATION DEADLINE	**الموعد النهائي**
SCREENING AND APPRAISAL	**الفحص والتقييم**
APPROVAL	**الموافقة**
NOTIFICATION	**الإخطار**
IMPLEMENTATION ARRANGEMENTS	**ترتيبات التنفيذ**

3- النطاق المحتمل للمشاريع

يدعم البرنامج الخاص تعزيز القدرات المؤسسية لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، واتفاقية ميناماتا، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. **ويجب أن تراعي المشاريع الأولويات الوطنية وأهداف خطط التنمية الوطنية**، ويمكن أن تشمل عناصر مثل:

عنصر التعزيز المؤسسي: تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية والإنفاذ	• (أ) تحديد وتوثيق الاحتياجات والتحديات التي يواجهها بلدك في وضع وتنفيذ وإنفاذ سياسات وتشريعات متكاملة بشأن المواد الكيميائية والنفايات؛ • (ب) تعزيز التنفيذ التشريعي الكامل لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا؛ • (ج) تحديد العناصر الممكنة لاستراتيجية وطنية للتنفيذ الفعال لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، مثل التدابير والخطوات وأفضل الممارسات لتعزيز الأطر المؤسسية والتنظيمية والقانونية الوطنية.

دراسة حالة إفرادية: التقييم والتحديث الموجه قُطرياً للتشريعات الحالية في كيريباس

يمكن أن يكون استعراض الهياكل الأساسية القانونية والمؤسسية جزءاً من استراتيجية متكاملة لإدارة المواد الكيميائية والنفايات خلال دورة كل منها. وإذا لم يكن لدى بلدك السياسات اللازمة، فإن استعراض وتحديث الهياكل الأساسية القانونية والمؤسسية، مع الاستفادة في الوقت نفسه من الهياكل والمعلومات القائمة قدر الإمكان يمكن أن يضمن الاستخدام الفعال للموارد والاستمرارية.

ويمكن أن يشمل تحليل الإطار القانوني استعراض ما يلي: القانون الأساسي أو المصدر، والأنظمة و/أو النظام الداخلي، من بين أمور أخرى. ويمكن تصميم خيارات السياسات العامة المختارة بحيث تشمل وضع: مقترحات تشريعية، ومقترحات بشأن الترتيبات المؤسسية و/أو تدابير استرداد التكاليف، حسب الاقتضاء.

وتعتزم كيريباس، من خلال مشروع برنامج الخاص فيها، تعزيز إدارتها للمواد الكيميائية والنفايات عن طريق تطوير نظمها القانونية ومؤسساتها وأساليب جمع البيانات. وعند القيام بذلك، ستلبي كيريباس احتياجاتها المستمرة بسد الثغرات في عدة مجالات ذات أولوية، مثل الأطر القانونية وغير التنظيمية وتوفير التدريب لأصحاب المصلحة الأساسيين، بما في ذلك مراكز التنسيق الوطنية، واللجنة الوطنية، وعمال إنفاذ القانون ومعلمي المدارس.

وسيتمثل أحد نواتج مشروعها في إجراء استعراض شامل للتشريعات الوطنية القائمة والناشئة. واستناداً إلى المشاريع السابقة التي حددت التشريعات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، سيركز هذا الناتج على تحديد المجالات المفقودة ضمن التشريعات القائمة وبعد ذلك تحديد القوانين الحالية التي ستستفيد من التعديلات المدخلة بهدف سد الثغرات المحددة. وسيجري فيما بعد صياغة تشريعات ملائمة وتقديمها إلى الحكومة لإقرارها.

عنصر التعزيز المؤسسي: التنسيق الوطني وتبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية والنفايات	• تعزيز جمع البيانات وتبادل المعلومات من أجل تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية • دعم بلدك لوضع استراتيجية وطنية للتنفيذ الفعال لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية • تيسير الوفاء بالتزامات الإبلاغ تجاه اتفاقيتي بازل واستكهولم واتفاقية ميناماتا من خلال تحسين جمع البيانات والمعلومات والوصول إليها

دراسة حالة إفرادية: إنشاء آليات لتبادل المعلومات في أوغندا

تستورد كميات كبيرة من المواد الكيميائية إلى أوغندا كل عام لاستخدامها في مختلف القطاعات الاقتصادية. ومع ذلك، لا توجد حالياً قدرات مؤسسية وتقنية كافية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة كل منها. وتهدف أوغندا، من خلال مشروع البرنامج الخاص فيها، إلى تعزيز قدراتها المؤسسية الوطنية على رصد وتنسيق تنفيذ إطارها التنظيمي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

وستعمل أوغندا، كجزء من مشروع البرنامج الخاص فيها، على إنشاء آلية فعالة لرصد ومراقبة المواد الكيميائية، وعلى وجه التحديد من خلال إنشاء قاعدة بيانات وطنية فعالة للمواد الكيميائية والنفايات. وستوفر قاعدة البيانات معلومات للجمهور والسلطات التنظيمية بشأن مختلف المواد الكيميائية المحظورة والمقيدة والمعفية، تمشياً مع الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات.

عنصر التعزيز المؤسسي: دعم موظفي الجمارك	• تعزيز الحوار بين موظفي الجمارك وجهات التنسيق التابعة للاتفاقيات وأصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين من أجل اتباع نهج منسق لدعم أهداف ومتطلبات اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا؛ • تحسين فهم مسائل مراقبة التجارة، ودور الجمارك وأصحاب المصلحة الآخرين، والتحديات والاحتياجات التي تواجههم، وأفضل السبل لمعالجتها. • التدريب على تعزيز قدرة موظفي الجمارك على الكشف عن الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية والنفايات

دراسة حالة إفرادية: التنفيذ والرصد والإنفاذ في إسواتيني

من الضروري تنفيذ التشريعات القائمة المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات بفعالية وكفاءة. وعلى الصعيد الوطني، تتطلب الإدارة السليمة الفعالة للمواد الكيميائية والنفايات التعاون بين جميع أصحاب المصلحة والمؤسسات ذات الصلة. ويشكل تعيين موظفي الجمارك، والتحقق من البحوث المختبرية، وأساليب التوعية جزءا من استراتيجية فعالة طويلة الأجل للتنفيذ والرصد والإنفاذ تكون مستدامة بعد فترة عمر مشروع البرنامج الخاص.

وتأمل إسواتيني، من خلال مشروع البرنامج الخاص فيها، في إنشاء إطار أكثر تماسكاً واتساقاً واستجابةً للقوانين والأنظمة والمعايير الإدارية والتقنية لدعم متطلبات الإبلاغ إلى اتفاقيات بازل وروتردام

واستكهولم، فضلاً عن تعزيز الامتثال للقوانين الوطنية من خلال إنفاذ القوانين/الأنظمة والسياسات والمبادئ التوجيهية والمعايير القائمة.

وفيما يتعلق بالتنفيذ الفعال على المدى الطويل للتشريعات القائمة ورصدها وإنفاذها، ستركز نواتج المشروع المحددة على بناء تدخلات في نطاق الضوابط القائمة لتعزيز قدرة شرطة الحدود ومسؤولي الجمارك على الكشف عن الاتجار غير المشروع في المواد الكيميائية والنفايات، فضلاً عن طرح المواد الكيميائية الخاضعة للرقابة في السوق مع تعزيز مستوى التعاون والتنسيق بين دوائر إدارة الحدود. وسيدعم ذلك تعزيزُ التشريعات التي ستنفذ في إطار التدابير المحلية المرتبطة بها بهدف السماح للمسؤولين (الشرطة، ومفتشي السلامة الصحية المهنية، ومفتشي البيئة، ومفتشي الصحة العامة) الذين لديهم ولايات بالقيام بهذه المهام.

عنصر التعزيز المؤسسي: تعزيز القدرات الوطنية على اتخاذ تدابير لمراقبة التجارة الدولية بشأن الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية والنفايات	• التدريب العملي على التطبيق العملي لإجراءات استيراد وتصدير المواد الكيميائية والنفايات الخطرة التي تنظمها اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية • (أ) تبادل الخبرات والمعلومات بشأن التحديات والفرص المرتبطة بالتجارة الدولية للمواد الكيميائية الخطرة والنفايات الخاضعة لآليات الرقابة بموجب الاتفاقيات الأربع والنهج الاستراتيجي؛ • إذكاء الوعي وزيادة المعرفة بالمسائل القانونية والسياساتية المتصلة بالمسائل الشاملة التجارية والبيئية، على المستوى العالمية والإقليمي والوطني، نظراً لارتباطها بتنفيذ الاتفاقيات الأربع والنهج الاستراتيجي؛ • تعزيز المعارف بشأن الصكوك القائمة المتفق عليها عالمياً للوسم المائم للمواد الكيميائية الخطرة؛ • جمع المعلومات عن أوجه التآزر الممكنة في منع ومكافحة النقل غير المشروع بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة والاتجار بها.

دراسة حالة إفرادية: الاتصال والتوعية العامة والمشاركة في أوكرانيا

يؤدي الاتصال الفعال والتوعية دوراً حيوياً في ضمان أن يكون أصحاب المصلحة على دراية بالتشريعات القائمة وكيف يمكن أن تؤثر عليهم. وتشمل خيارات أنشطة التوعية ما يلي: إشراك أصحاب المصلحة في عملية وضع السياسات، وحلقات العمل الإعلامية، وحملات التوعية العامة (من خلال وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية)، وتنظيم تدريب للصحفيين، وإتاحة المعلومات للجمهور، وتنظيم زيارات ميدانية (للصناعات والمختبرات) وغيرها من الفعاليات مثل تنظيم دورات إعلامية في المدارس.

ويهدف المشروع إلى تحسين السلامة الكيميائية في أوكرانيا عن طريق تعزيز المؤسسات والتشريعات الوطنية من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقية روتردام، وبناء القدرات اللازمة للكشف عن الاتجار غير المشروع والمواد الكيميائية المزيفة ومنع ذلك مع التركيز على مبيدات الآفات التي تخضع لأحكام اتفاقية روتردام، ومبيدات الآفات المستخدمة في التبخير. وسيتم ذلك عن طريق وضع وإنفاذ سياسة وطنية قابلة للتطبيق بشأن الموافقة المسبقة عن علم وتبادل المعلومات في إطار اتفاقية روتردام.

وركز أحد نواتج مشروع أوكرانيا على تنظيم حملة توعية للمزارعين بشأن المخاطر المرتبطة باستخدام مبيدات الآفات المزيفة وغير المشروعة. وقد خُطط للحملة بالتعاون مع قطاع الأعمال وممثلي السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وإضافةً إلى زيادة الوعي، عملت الحملة أيضا على إنشاء ''مراكز مساعدة'' للمزارعين المتضررين من استخدام مبيدات الآفات غير المشروعة. ولن توفر هذه المراكز الدعم القانوني للمزارعين في مجال الوقاية من استخدام مبيدات الآفات غير المشروعة والتصدي له فحسب، بل ستعمل أيضا كمراكز لجمع المعلومات عن انتشار مبيدات الآفات غير المشروعة.

عنصر التعزيز المؤسسي: الإبلاغ الوطني وغير ذلك من أنواع الإخطار بالمعلومات	• تعزيز فهم متطلبات الإبلاغ في إطار اتفاقيتي بازل واستكهولم واتفاقية ميناماتا، فضلاً عن متطلبات الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي، بما في ذلك استخدام نظم الإبلاغ الإلكترونية؛ • تيسير تبادل المعلومات بشأن حالة تنفيذ المادتين 11 و12 من اتفاقية روتردام، وكلتاهما متعلق بالتجارة؛ • تعزيز قدرة بلدك على الوفاء بالتزاماته في إطار اتفاقية روتردام فيما يتعلق بمراقبة تجارة المواد الكيميائية المدرجة في المرفق الثالث (المادة 11)، والإخطار بالصادرات (المادة 12)، والمعلومات المصاحبة للصادرات.

دراسة حالة إفرادية: الوفاء بالالتزامات تجاه اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم في دولة بوليفيا المتعددة القوميات

يهدف مشروع البرنامج الخاص البوليفي إلى تعزيز الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة عن طريق توليد القدرات في الهيئة البيئية الوطنية المختصة لتعزيز التنفيذ الكافي لاتفاقيات بازل واستكهولم وروتردام، واتفاقية ميناماتا، والنهج الاستراتيجي.

ويتمثل أحد عناصر المشروع التي سيتم تنفيذها لتحقيق ذلك في إنشاء آلية لتحقيق التنفيذ الأمثل للالتزامات التي تعهدت بها دولة بوليفيا المتعددة القوميات والوفاء بها تجاه اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والاتفاقات الدولية واللوائح البيئية الحالية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة. وسيشمل ذلك تقديم تقارير وطنية في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما يسهم في إجراء تغييرات منهجية في إدارة النفايات من خلال إدخال قوائم الجرد وتجهيز البيانات المتعلقة بالنفايات الخطرة والنفايات الأخرى، زيادة الوعي وبناء القدرات في قطاع إدارة النفايات.

عنصر التعزيز المؤسسي: تعميم مراعاة المواد الكيميائية والنفايات	• دعم وضع آليات تمويل مستدامة لمواصلة تمويل الأنشطة المتصلة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛ • دعم إدراج المواد الكيميائية والنفايات في استراتيجيات وخطط التنمية المستدامة؛ • دعم بلدك لوضع وتحديد أولويات للمؤشرات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات؛ • دعم بلدك لتعزيز التعاون مع المكاتب الإحصائية، عن طريق تعزيز قدراتها على جمع البيانات لأغراض الإبلاغ الوطني في إطار اتفاقيتي بازل واستكهولم واتفاقية ميناماتا، والإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والمؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة وجمع البيانات على أساس تجريبي يتجاوز شكل الإبلاغ الوطني.

دراسة حالة إفرادية: تعميم مراعاة المواد الكيميائية والنفايات في نيجيريا

يقدم البرنامج الخاص الدعم المالي للبلدان لمساعدتها على المضي قدماً في الخطوات الأولى لضمان وجود آليات كافية لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. بيد أن هناك حاجة إلى ضمان توافر موارد مالية موثوقة ومستدامة بعد إنجاز مشروع البرنامج الخاص. ويمكن تيسير ذلك من خلال وضع استراتيجية لتعبئة الموارد تعمل، من بين جملة أمور، على إدماج الأنشطة المتصلة بالمواد الكيميائية والنفايات في الميزانية الوطنية أو وضع تدابير لاسترداد التكاليف، حسب الاقتضاء. وعند وضع استراتيجية لتعبئة الموارد يمكن إيلاء الاهتمام لما يلي: مصادر التمويل الحالية، والتدابير القائمة لاسترداد التكاليف، والأساس القانوني لآليات التمويل، وتنظيم إدارة وطنية لتعبئة الموارد وتحصيل الإيرادات وآليات تخصيص الاعتمادات، حسب الاقتضاء.

ويعالج مشروع البرنامج الخاص النيجيري العديد من المسائل والتوصيات ذات الأولوية المحددة في ''خطة عمله بشأن الاحتياجات ذات الأولوية للتمكين من زيادة تعزيز الهياكل الأساسية القانونية والمؤسسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في نيجيريا''. وسيعزز المشروع الإطار القانوني القائم والهياكل الأساسية المؤسسية والاستراتيجيات الوطنية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في نيجيريا.

وسيكون أحد النواتج التي سيحققها المشروع هو وضع وتنفيذ أدوات وتدابير حديثة فعالة لاسترداد التكاليف. ويشمل نطاق هذا الناتج إجراء دراسة لاستعراض التدابير الوطنية الحالية لاسترداد التكاليف والتوصية بخيارات لإدخال تحسينات، وبعد ذلك إجراء دراسة تجريبية لاختبار جدوى الخيارات الموصى بها للتدابير الوطنية لاسترداد التكاليف.

• **عنصر التعزيز المؤسسي: تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات والأعمال التجارية ودورة المواد الكيميائية والنفايات**	• تعزيز الحلول المبتكرة للتصدي للتحديات التي يطرحها الاستخدام المحدد أو المواد الكيميائية المحددة التي تتناولها اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا؛ • ربط البحوث والمبادرات العلمية بحلول تجارية تعود بالفائدة على بلدك على صعيد الوفاء بالتزاماته تجاه اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا؛ • تحديد العناصر الرئيسية للآثار الاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق بمواد كيميائية خطرة مختارة؛ • توثيق بدائل لمواد كيميائية خطرة مختارة وإمكانية تطبيقها في السياق المحلي وكذلك الحاجة إلى نقل التكنولوجيا.

دراسة حالة إفرادية: الشراكات بين القطاعين العام والخاص في أنغولا

بين عامي 1975 و2002، كانت أنغولا تخوض واحدة من أكثر الحروب دموية في العالم. ونتيجة لذلك، لم يُحدَّد جدول أعمال إدارة المواد الكيميائية والنفايات بوضوح. ولا تزال آليات وقدرات التنسيق الوطنية، فضلاً عن الشراكات مع القطاع الخاص، ضعيفة جدا. ومن أجل معالجة هذا الوضع، تأمل أنغولا في تعزيز قدراتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، فضلاً عن تعزيز مشاركة القطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بغية تيسير تحسين إدارة المواد الكيميائية والنفايات.

وتعتزم أنغولا، من خلال مشروع البرنامج الخاص فيها، إقامة شراكة رائدة بين القطاعين العام والخاص وإظهار إدارة المواد البلاستيكية

البحرية في إطار اقتصاد دائري. وسيتم تحقيق ذلك من خلال إجراء تقييم لتحديد المجالات المحتملة للتعاون والشراكات في مجالات الإدارة الوطنية للمواد الكيميائية والنفايات وصياغة مقترح بشأن المجالات المحتملة التي تتطلب إجراءات، وقائمة بالشركاء المحتملين، والأنواع الممكنة من الشراكات. وبعد ذلك، ستصمم وتنفذ دراسة تجريبية بشأن إدارة المواد البلاستيكية البحرية في إطار الاقتصاد الدائري.

3-1 تعميم مراعاة المنظور الجنساني

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات هو مسألة أساسية تنطوي على تقييم للكيفية التي تؤثر بها الآثار الضارة للتلوث الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات على النساء والأطفال والرجال بشكل مختلف، والتخطيط المتعلق بهذا التأثير. وتنشأ هذه الاختلافات عن عدة عوامل فسيولوجية واجتماعية واقتصادية.

ومن الناحية الفسيولوجية، تميل المرأة إلى أن تكون أصغر حجما ولها دور رئيسي في الإنجاب وتربية الأطفال. وإضافةً إلى ذلك، يمكن نقل كمية المواد الكيميائية الكلية في جسم المرأة إلى طفلها أثناء الحمل، من خلال المشيمة، وكذلك عن طريق الرضاعة الطبيعية. ولذلك فإن أثر التلوث الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات على المرأة أكبر منه على الرجل، حتى وإن كان التعرض بنفس المستوى.

علاوةً على ذلك فإن المرأة أكثر عرضة للمواد الكيميائية والنفايات بسبب كيفية تحديد أدوارها الاجتماعية والاقتصادية على أساس نوع الجنس. فعلى سبيل المثال، تؤدي المرأة الجزء الأكبر من العمل المنزلي في المنزل وما حوله، بما في ذلك فرز النفايات المنزلية وإزالتها والتخلص منها. وفي بعض المناطق يشمل ذلك الحرق المفتوح للمواد البلاستيكية وغيرها من النفايات المنزلية الأمر الذي يمكن أن يعرض المرأة للملوثات العضوية الثابتة الشديدة السمية والفلزات الثقيلة. ويؤدي ذلك إلى آثار كبيرة على صحة المرأة، بما في ذلك الصحة الإنجابية والصحة التطورية قبل الولادة.

ولذلك فإن من الضروري أن تبين أي إجراءات مزمعة في نطاق مشروع للبرنامج الخاص اعتبارات تعميم مراعاة المنظور الجنساني التي تعالج شواغل وتجارب المرأة والرجل في سياق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات كبعد لا يتجزأ من تصميم المشروع وتنفيذه ورصده وتقييمه.

ويمكن إدماج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشاريع البرنامج الخاص المقترحة من خلال إدراج المؤشرات والأهداف الجنسانية في الإطار المنطقي الذي يركز على جملة أمور من بينها:

- إجراء البحوث وتوليد بيانات مصنفة حسب نوع الجنس تعكس أثر التلوث الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات على السكان المحرومين في بلدك. ويمكن بعد ذلك استخدام هذه البيانات، على سبيل المثال، لإثراء أي تحديثات في التشريعات أو لوضع خطة عمل جنسانية يمكن استخدامها لتوجيه العمل في المستقبل بشأن المواد الكيميائية والنفايات من خلال منظور المساواة بين الجنسين.
- تخطيط وتنظيم أنشطة التوعية التي تُعلِم أصحاب المصلحة المعنيين، مثل عامة الجمهور، بشأن الآثار المتمايزة حسب نوع الجنس والمحددة اجتماعياً لإدارة (سوء إدارة) المواد الكيميائية. ويمكن أن تشمل الأنشطة إنتاج مواد إعلامية ووسائط إعلام تتضمن معلومات خاصة بنوع الجنس وضمان القيام بأنشطة شخصية في الأوقات التي تكون المرأة قادرة على الحضور فيها.
- تعزيز نُهج أصحاب المصلحة المتعددين لضمان المشاركة الفعالة لمختلف الفئات، بما في ذلك المرأة، في وضع السياسات وصنع القرار. إن إدماج المرأة من شأنه أن يجلب تجارب ومنظورات مختلفة من شأنها أن تساعد على تعزيز السياسات المقترحة والأنشطة المقترحة.
- تحديد اختصاصات لموظفي المشاريع تكفل تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، وتتطلب، حسب الاقتضاء، مهارات/خبرات في الجنسانية.
- رصد الفوائد والمشاركة والآراء بين النساء والرجال خلال أنشطة المشاريع وإدراج إجراءات علاجية تعزز المساواة بين الجنسين، حسب الاقتضاء. ويمكن تنفيذ ذلك من خلال استمارات التقييم توزع خلال كل نشاط من أنشطة المشاريع، حسب الاقتضاء، لجمع المعلومات عن نوع جنس كل مشارك، والمشاركة السابقة في أنشطة مماثلة، والأهمية والتحسينات المتصورة التي يمكن تنفيذها.

4- موارد إضافية

قد يود مقدمو الطلبات أن يستخدموا الموارد التالية أو يشيروا إليها عند إعداد طلباتهم.

اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم

- توفر معلومات عن حالة تصديق البلدان، ونص الاتفاقية الذي يحدد التزامات البلدان الأطراف في الاتفاقيات.

اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق

- توفر معلومات عن حالة تصديق البلدان ونص الاتفاقية الذي يحدد التزامات البلدان الأطراف في الاتفاقية.

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

- يتمثل الهدف العام للنهج الاستراتيجي في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة كل مادة، بحيث يتم بحلول عام 2020 إنتاج واستخدام المواد الكيميائية بطرق تقلل إلى أدنى حد ممكن من الآثار الضارة الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة.

مرفق البيئة العالمية

- يقدم معلومات عن المشاريع والبرامج الوطنية والإقليمية التي مولها مرفق البيئة العالمية.

مجموعة أدوات البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية

- إن مجموعة أدوات البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية هي مجموعة أدوات لحل المشاكل تمكن البلدان من تحديد أنسب الإجراءات الوطنية وأكثرها كفاءة لمعالجة مشاكل وطنية محددة تتعلق بإدارة المواد الكيميائية.

توجيهات برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الهياكل الأساسية القانونية والمؤسسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتدابير استرداد تكاليف الإدارات الوطنية

- تهدف توجيهات الهياكل الأساسية القانونية والمؤسسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتدابير استرداد تكاليف الإدارات الوطنية إلى تقديم الدعم العملي لمقرري السياسات من أجل تعزيز التشريعات الوطنية والهياكل المؤسسية لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وتتضمن هذه التوجيهات مقترحات لتدابير تمويل الأنشطة الإدارية الضرورية في هذا الصدد.

توجيهات بشأن مكافحة المواد الكيميائية بما يسهم في التقدم والسلامة على الصعيد الوطني

- تكمل هذه الوثائق التوجيهية الجديدة التوجيهات بشأن الهياكل الأساسية القانونية والمؤسسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتدابير استرداد تكاليف الإدارات الوطنية. وتهدف المنشورات إلى دعم صانعي القرارات في جهودهم الرامية إلى وضع أطر قانونية لمكافحة المواد الكيميائية وعمل المسؤولين الحكوميين المشاركين في بناء القدرات الحكومية على مكافحة المواد الكيميائية.

المساواة بين الجنسين والبيئة: دليل لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

- تبين هذه الوثيقة الروابط بين المساواة بين الجنسين والبيئة، وآثار عدم المساواة بين الجنسين، والكيفية التي تعوق بها عدم المساواة في المشاركة في صنع السياسات واتخاذ القرارات اتخاذ إجراءات فعالة للتصدي للتحديات البيئية، والفرص المتاحة لإطلاق القدرات غير المستغلة لكل من الرجال والنساء في مواجهة هذه التحديات.

سلسلة توجيهات بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني: المواد الكيميائية والنوع الجنساني

- وثيقة توجيهية تبين الروابط الهامة بين التنمية والجنسانية وإدارة المواد الكيميائية. وعلى الرغم من أن واضعي السياسات بدأوا يفهمون الدور الهام الذي تؤديه الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن من المهم أيضاً الاعتراف بالروابط الهامة بين نوع الجنساني والمواد الكيميائية.

المرفق الأول: اختصاصات البرنامج الخاص[3]

بالإشارة إلى الفقرتين 13 و14 من الجزء الثامن من المقرر 12/27 بشأن البرنامج الخاص، الصادر عن مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته العامة الأولى:

أولاً – الهدف من البرنامج الخاص

1- يهدف البرنامج الخاص إلى دعم التعزيز المؤسسي الذي تقوده البلدان على الصعيد الوطني، وفي سياق نهج متكامل لمعالجة تمويل إدارة مستدامة للمواد الكيميائية والنفايات، مع مراعاة الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية والأولويات لكل بلد، من أجل تعزيز قدرات وطنية عامة مستدامة من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها. وسيكون للتعزيز المؤسسي في إطار البرنامج الخاص دور تيسيري وتمكيني في تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا المرتقبة والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (ويُشار إليها هنا فيما بعد بـ ''الصكوك'').

ثانياً – تعريف التعزيز المؤسسي

2- يُعرف التعزيز المؤسسي، لأغراض البرنامج الخاص، بأنه تحسين استدامة القدرات المؤسسية للحكومات من أجل وضع سياسات وتشريعات وقواعد تنظيمية واعتمادها ورصدها وإنفاذها وكذا زيادة إمكانية حصولها على الموارد المالية والموارد الأخرى للأطر الفعالة لتنفيذ الصكوك من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها.

ثالثاً – النتائج المتوقعة من التعزيز المؤسسي من خلال البرنامج الخاص

3- من المتوقع أن تكون للمؤسسات الوطنية بعد تعزيزها القدرة على القيام بما يلي:

(أ) وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج والتشريعات الوطنية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ورصد تنفيذها؛

(ب) تعزيز اعتماد التشريعات والأطر التنظيمية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ورصدها وإنفاذها؛

(ج) تشجيع تعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في خطط التنمية الوطنية والميزانيات والسياسات والتشريعات الوطنية وأطر التنفيذ على جميع المستويات، بما في ذلك سد الثغرات وتفادي ازدواجية الجهود؛

(د) العمل في القطاعات المتعددة بشكل يتسم بالفعالية والكفاءة والشفافية والمساءلة والاستدامة في الأجل الطويل؛

(هـ) تيسير التعاون والتنسيق بين القطاعات المتعددة وأصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الوطني؛

(و) تعزيز المسؤولية والمساءلة والمشاركة في القطاع الخاص؛

(ز) تعزيز فعالية تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا المرتقبة والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

(ح) تعزيز التعاون والتنسيق في تنفيذ الصكوك على الصعيد الوطني.

رابعاً – نطاق البرنامج الخاص

4- ينبغي أن يتجنب البرنامج الخاص ازدواجية آليات التمويل وأشكال الإدارة المتصلة بها وانتشارها وأن يمول الأنشطة التي تقع خارج نطاق ولاية مرفق البيئة العالمية.

5- يجوز أن تشمل الأنشطة التي تُمول في إطار الصندوق الخاص ما يلي:

(3) قرار جمعية البيئة 5/1، المرفق الثاني.

(أ) تحديد القدرات المؤسسية وأوجه الضعف والثغرات والاحتياجات على الصعيد الوطني فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية للقيام بذلك متى ما اقتضت الضرورة؛

(ب) تعزيز القدرات المؤسسية على تخطيط ووضع ورصد وتنسيق تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

(ج) تعزيز القدرات المؤسسية لتحسين قدرات تقديم التقارير عن التقدم المحرز أو تقييم الأداء؛

(د) تعزيز تهيئة بيئة تمكينية لتعزيز التصديق على اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا المرتقبة؛

(هـ) التمكين من تصميم وتشغيل هياكل مؤسسية مكرسة لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها؛

(و) تعزيز القدرات المؤسسية لوضع تدابير لدعم جميع جوانب الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك المجالات المواضيعية الأكثر تحديداً على الصعيد الوطني والتي تغطيها الصكوك.

خامساً – الأهلية لتلقي الدعم من البرنامج الخاص

6- يتوفر الدعم المقدم من البرنامج الخاص للبلدان النامية مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً وللدول الجزرية الصغيرة النامية وللبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، مع إعطاء الأولوية للبلدان الأقل قدرة.

7- تكون الجهات المقدمة للطلبات مؤهلة للدعم إذا كانت أطرافاً في أي واحدة من الاتفاقيات ذات الصلة أو إذا أثبتت أنها بصدد الإعداد للتصديق على أي واحدة من الاتفاقيات.

8- تدرج الجهات المقدمة للطلبات في طلباتها التدابير المحلية ذات الصلة المحددة التي تزمع اتخاذها لضمان أن تكون القدرات المؤسسية الوطنية التي يدعمها البرنامج الخاص مستدامة في الأجل الطويل.

سادساً – الترتيبات الإدارية للبرنامج الخاص

9- سيكون المجلس التنفيذي هو الهيئة المناط بها صنع القرارات والإشراف على البرنامج الخاص بدعم من الأمانة.

10- يعكس تكوين المجلس التنفيذي التوازن بين الجهات المانحة والمتلقية. وتكون مدة الممثلين سنتين بالتناوب. وسوف يتألف المجلس التنفيذي على النحو التالي:

(أ) أربعة ممثلين من البلدان المتلقية من مناطق الأمم المتحدة التالية: أفريقيا، آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، شرق ووسط أوروبا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، يضم المجلس التنفيذي ممثلاً من أقل البلدان نمواً أو البلدان الجزرية الصغيرة النامية بالتناوب؛

(ب) خمسة ممثلين من الجهات المانحة، على ألا تكون من البلدان المستفيدة.

11- يجوز للأمناء التنفيذيين لأمانات اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا المرتقبة، ومنسق النهج الاستراتيجي وممثل لأمانة مرفق البيئة العالمية، فضلاً عن ممثلي الحكومات والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي وأي وكالات منفذة وممثل واحد من كل من الهيئات الإدارية للصكوك، أن يشاركوا، على نفقتهم الخاصة كمراقبين في اجتماعات المجلس التنفيذي.

سابعاً – ولاية المجلس التنفيذي ومهامه

12- يكون للمجلس التنفيذي رئيسان مشاركان، واحد من البلدان المتلقية وواحد من البلدان المانحة.

13- يجتمع المجلس التنفيذي مرة في السنة ويتخذ قراراته بتوافق الآراء بقدر الإمكان. وإذا تعذر التوصل إلى توافق في الآراء، يتخذ المجلس التنفيذي قراراته، كملاذ أخير، بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين. ويقوم المجلس التنفيذي، في اجتماعه الأول، بزيادة تطوير نظامه الداخلي، حسب الاقتضاء.

14- يتخذ المجلس التنفيذي القرارات التنفيذية فيما يتعلق بأداء البرنامج الخاص، بما في ذلك الموافقة على طلبات الحصول على التمويل، ويجيز الإجراءات الخاصة بالطلبات والتقويم، والإبلاغ والتقييم. ويقوم المجلس بتوفير التوجيه التنفيذي بشأن تنفيذ البرنامج الخاص وتقديم المشورة بشأن المسائل الأخرى حسب الاقتضاء.

ثامناً - المنظمة القائمة بالإدارة

15- يوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه المنظمة القائمة بالإدارة، صندوقاً استئمانياً للبرنامج الخاص وأمانة لتقديم الدعم الإداري للبرنامج، بما في ذلك تخصيص الموارد البشرية وغيرها من الموارد.

16- تقوم الأمانة بتجهيز الطلبات المقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها، وبإدارة المخصصات الموافق عليها وخدمة المجلس التنفيذي. وتقدم الأمانة التقارير بشأن عملياتها إلى المجلس التنفيذي وتكون مسؤولة أمام المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المسائل الإدارية والمالية. وتقدم الأمانة تقريراً سنوياً إلى المجلس التنفيذي ويُرسل هذا التقرير أيضاً إلى الهيئات الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والصكوك للنظر فيه.

تاسعاً - الترتيبات التشغيلية للبرنامج الخاص

17- يتلقى البرنامج الخاص الطلبات من الحكومات الوطنية مباشرة. وسيتميز بأنه سهل الوصول إليه ومبسط وفعال ويستند إلى التجارب المستمدة من آليات الدعم القائمة حسب الاقتضاء.

18- وينبغي أن تحدد الطلبات في سياق النهج القطري الشامل إزاء تعزيز القدرات المؤسسية. وينبغي أن تتضمن الطلبات التدابير المقترحة والأهداف المرجوة من الأداء والمعلومات المتعلقة بالاستدامة طويلة الأجل.

19- تقدم الطلبات إلى الأمانة. وتقوم الأمانة بتقييم الطلبات توطئة لتقديمها إلى المجلس التنفيذي لدراستها والبت فيها.

20- يبت المجلس التنفيذي في المخصصات التراكمية للبلدان، على أساس التبرعات الواردة والاحتياجات المبينة في الطلبات المقدمة. ويجوز الإبقاء على مبلغ لا يتجاوز 13 في المائة من ذلك المجموع للأغراض الإدارية.

21- تساهم البلدان المستفيدة بموارد تعادل ما قيمته 25 في المائة على الأقل من مجموع المبلغ المخصص. ويجوز للمجلس التنفيذي أن يخفض تلك النسبة المئوية بما يتناسب مع اعتبارات الظروف الوطنية الخاصة لمقدم الطلب والقيود في القدرات والثغرات والاحتياجات الخاصة به.

22- تقدم البلدان المستفيدة تقارير سنوية عن التقدم المحرز. وعند انتهاء كل مشروع، يُقدم تقرير نهائي وبيان مراجعة للحسابات، يتضمن كشفاً كاملاً للأموال التي استُخدمت وتقييماً للنتائج، فضلاً عن دليل إثبات ما إذا كانت الأهداف قد تحققت.

عاشراً - المساهمات

23- يُشجع تقديم المساهمات من جميع الأطراف الموقعة والأطراف في الاتفاقيات والحكومات الأخرى القادرة على القيام بذلك، وكذلك من القطاع الخاص، بما في ذلك دوائر الصناعة والمؤسسات وغيرها من المنظمات غير الحكومية والجهات المعنية الأخرى من أصحاب المصلحة.

حادي عشر- مدة البرنامج الخاص

24- سيكون البرنامج الخاص مفتوحاً لتلقي التبرعات والطلبات لتقديم الدعم لمدة سبع سنوات اعتباراً من تاريخ إنشائه. وسيكون البرنامج الخاص مؤهلاً للتمديد مرة واحدة لا تتجاوز مدتها خمس سنوات إضافية وذلك على أساس استعراض وتقييم مرضيين رهناً بتوصية من المجلس التنفيذي إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة. ويجوز توزيع أموال البرنامج الخاص لمدة أقصاها 10 سنوات اعتباراً من تاريخ إنشاء البرنامج، أو لمدة ثماني سنوات اعتباراً من تاريخ تمديده، عند الاقتضاء، وعندها يُكمل البرنامج عملياته ويغلق. ويبت المجلس التنفيذي في اختصاصات الاستعراض والتقييم المذكورين أعلاه.

المرفق الثاني: النطاق المحتمل للمشاريع

يقدم هذا الفرع معلومات عن بعض المجالات المواضيعية العديدة الممكنة التي يمكن للبلدان أن تنظر في إدراجها في مشاريعها. إن المواضيع الموصوفة هي ***على سبيل المثال لا الحصر***. وينبغي عرض أي مجال مواضيعي في سياق الأولويات الوطنية لكل بلد.

1-1 الإدارة السليمة بيئياً للنفايات البلاستيكية

تشكل النفايات البلاستيكية، بما في ذلك القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، مصدر قلق بيئي متزايد، حيث تنبأت أحدث البحوث التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن الإنتاج السنوي للمواد البلاستيكية سيتجاوز ثلاثة أضعاف بحلول عام 2050. ومعظم النفايات البلاستيكية غير قابلة لإعادة التدوير ويجري بشكل عام حرقها أو دفنها أو رميها بصورة غير قانونية. هذه الإدارة السيئة للنفايات البلاستيكية تطلق مواد كيميائية سامة في الهواء و/أو التربة و/أو المياه مما يؤثر كذلك على صحة الإنسان والبيئة بطرق عديدة.

وقد أدت الحاجة الملحة إلى معالجة مشكلة النفايات البلاستيكية مؤخراً إلى موافقة الحكومات على تعديل اتفاقية بازل لتشمل رقابة أفضل للنفايات البلاستيكية في إطار ملزم قانوناً من شأنه أن يجعل التجارة العالمية في النفايات البلاستيكية أكثر شفافية ومنظمة تنظيما محكما، كما يضمن ذلك أيضاً إدارتها بشكل أكثر أمانا لصحة الإنسان والبيئة.

وبالنظر إلى إدراج هذه الالتزامات الجديدة في إطار اتفاقية بازل وضرورة تنفيذ البلدان لأنشطة من شأنها أن تسهم في الإدارة السليمة بيئياً للنفايات البلاستيكية، يمكن للبرنامج الخاص أن ييسر تنفيذ المشاريع التي يمكن أن تسهم في الوفاء بالالتزامات تجاه هذه التعديلات الجديدة ومعالجة جوانب إدارة النفايات البلاستيكية بشكل عام. وهناك العديد من النُّهج التي يمكن أن يتخذها مشروع لتحقيق الإدارة السليمة للمواد البلاستيكية باستخدام أموال البرنامج الخاص. وعلى سبيل المثال فإن تنفيذ السياسات التي تقلل من تصنيع البلاستيك واستيراده وبيعه واستخدامه هي بعض الأدوات المتاحة الأكثر استخداماً ونجاحاً. وتشمل هذه السياسات، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- اعتماد تشريع لحظر أو تنظيم استيراد وتوزيع النفايات البلاستيكية تمشياً مع التعديل الجديد لاتفاقية بازل.
- فرض ضرائب على تصنيع وإنتاج الأكياس البلاستيكية والمواد البلاستيكية الأحادية الاستخدام، بما في ذلك فرض رسوم على شراء الأكياس البلاستيكية.
- وضع خطة لإعادة الودائع لتعزيز إعادة التدوير الفعال للزجاجات البلاستيكية على المستوى الوطني.
- تنفيذ تشريعات قائمة على المسؤولية الممتدة للمنتج، وهي نهج سياساتي تُسند بموجبه إلى المنتجين مسؤولية مالية و/أو مادية كبيرة – عن معالجة المنتجات البلاستيكية بعد الاستهلاك أو التخلص منها.

وعند صياغة نتائج المشاريع ونواتجها التي تركز على النفايات البلاستيكية، ينبغي لها أن تحدد الأولويات الوطنية وكيف سيسهم التدخل المقترح في تحقيق الإدارة السليمة للمواد البلاستيكية. ويجب أن تكون التدابير المقترحة محددة وواضحة بشأن كيفية استدامتها وأن تعالج مسألة التعزيز المؤسسي في سياق أهداف البرنامج الخاص.

2-1 الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الإلكترونية والكهربائية

مصطلح النفايات الإلكترونية والكهربائية هو مصطلح يستخدم بحيث يشمل الأصناف من جميع أنواع المعدات الكهربائية والإلكترونية وأجزائها التي تخلص منها مالكها كنفايات دون نية إعادة استخدامها. وهي لا تشمل معدات تكنولوجيا المعلومات، مثل الهواتف والحواسيب فحسب، بل تشمل أيضاً الشاشات ومعدات التبريد والتجميد والبطاريات والمصابيح الكهربائية فضلاً عن المعدات المنزلية أو التجارية الكبيرة والصغيرة. والنفايات الإلكترونية والكهربائية هي واحدة من أسرع مسارات النفايات نمواً، ويقدر أن 45 مليون طن متري من النفايات الإلكترونية والكهربائية تُولَّد سنوياً على الصعيد العالمي، منها 20 في المائة فقط يعاد تدويرها بشكل صحيح. والنفايات الإلكترونية فريدة من نوعها من حيث أنه يمكن تفكيك مكوناتها في شكل مواد خام وإعادة إدخالها في سلسلة الإمداد لإعادة التدوير وإعادة التصنيع. غير أن عملية استعادة هذه المواد الخام تزيد من احتمال تعرض الإنسان والتلوث البيئي بسبب إلقاء المواد الخطرة في مدافن القمامة، مثل الرصاص والزئبق، التي تحتوي عليها أيضاً النفايات الإلكترونية والكهربائية.

وقد ترغب البلدان في تنفيذ أنشطة من شأنها أن تسهم في الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الإلكترونية والكهربائية في سياق أولوياتها الوطنية بدعم مالي من الصندوق الاستئماني للبرنامج الخاص. وقد ترغب البلدان في التركيز على التدابير التي تشجع على وضع وإنفاذ سياسات وتشريعات لتيسير الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الإلكترونية والكهربائية طوال دورة كل منها. ويمكن أن يشمل ذلك، في جملة أمور، ما يلي:

- إنشاء آليات وجمع البيانات التي تبين بدقة كمية النفايات الإلكترونية والكهربائية التي تُنتج في البلد وتوثيق كمية النفايات التي يتم جمعها وإعادة تدويرها. ويمكن استخدام هذه المعلومات لتنفيذ مخطط رسمي لجمع النفايات الإلكترونية والكهربائية للحد من كمية هذه النفايات التي ينتهي بها المطاف في مدافن القمامة.
- جمع معلومات عن ممارسات العمل غير الرسمية القائمة لاسترداد المواد الخام من النفايات الإلكترونية والكهربائية بهدف تنظيم حملات توعية لإطلاع العمال في القطاع على أساليب أكثر أماناً لاستعادة المواد.
- تنفيذ تشريعات قائمة على المسؤولية الممتدة للمنتج بشأن النفايات الإلكترونية والكهربائية، وذلك، على سبيل المثال، لتنفيذ نظم استعادة رسمية و/أو استحداث حوافز لتحسين التصميم البيئي للمنتجات والأداء البيئي لتوريد تلك المنتجات.

وعند صياغة نتائج المشاريع ونواتجها التي تركز على النفايات الإلكترونية والكهربائية، ينبغي لها أن تحدد الأولويات الوطنية وكيف سيسهم التدخل المقترح في تحقيق الإدارة السليمة لهذه النفايات. ويجب أن تكون التدابير المقترحة محددة وواضحة بشأن كيفية استدامتها وأن تعالج مسألة التعزيز المؤسسي في سياق أهداف البرنامج الخاص.

3-1 إشراك القطاع الصحي

يحدث تعرض الإنسان للمواد الكيميائية والنفايات على أساس يومي وفي أشكال عديدة، على سبيل المثال من خلال التعرض عن طريق الأغذية أو الهواء أو الجلد، من بين أشياء أخرى. وكثير من هذه المواد الكيميائية غير ضارة وضرورية لعيش حياة صحية، ولكن التعرض للعديد من المواد الأخرى يمكن أن يؤثر سلباً على صحة الإنسان. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن 1,6 مليون حالة وفاة حدثت بسبب التعرض للمواد الكيميائية في عام 2016، وكانت النساء الحوامل والرضع والأطفال من بين أكثر الفئات عرضة لهذا التعرض. وتؤدي الآثار الصحية الضارة المحتملة للتعرض للمواد الكيميائية إلى الإصابة بأمراض مثل السرطان والسكتات الدماغية والأمراض الرئوية المزمنة والتشوهات الخلقية. وقد تنجم هذه الأمراض عن حالات التسمم الحاد، أو التعرض الطويل الأجل لفرادى المواد الكيميائية، أو التعرض المهني لمزائج ملوثات الهواء.

وقد ترغب البلدان في تطوير مشاريع تعالج تأثير المواد الكيميائية على صحة الإنسان، في سياق أهداف البرنامج الخاص. ومن المهم عند وضع مشروع يركز على الصحة التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين وإشراكهم أثناء تطوير المشروع وتنفيذه، مثل وزارة الصحة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين. وستسهم معالجة صحة الإنسان من خلال مشاريع البرنامج الخاص في الوفاء بالتزامات وأهداف اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا. وستسهم أيضاً في تحقيق هدف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية لعام 2020 وما بعده، على النحو المبين في خارطة طريق منظمة الصحة العالمية بشأن المواد الكيميائية التي تسلط الضوء على أربعة مجالات عمل للمشاركة الفعالة للقطاع الصحي في وضع المشاريع:

- **إدارة المخاطر** التي تركز إجراءاتها على إشراك القطاع الصحي للمساعدة في تنفيذ استراتيجيات حماية الصحة، وتنظيم المواد الكيميائية المستخدمة في مجال الرعاية الصحية، والتوعية العامة من أجل تحسين صحة الناس على المدى القصير والطويل على حد سواء.
- **المعارف والأدلة** التي تركز إجراءاتها على تيسير التعاون في قطاعات متعددة، مثل الصحة والبيئة والتجارة والنقل والصناعة الخاصة، للعمل في شراكة وتقديم أدلة موضوعية وبيانات مراقبة وعبء المرض الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة.
- مبادرات **القدرات المؤسسية التي** تركز على تعزيز السياسات الوطنية والأطر التنظيمية؛ وتحسين القدرة المحلية على الاستجابة للطوارئ في حالات انسكاب المواد الكيميائية والتعرض لها؛ وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للحد من الآثار الصحية للتعرض للمواد الكيميائية والنفايات.

- إجراءات **القيادة والتنسيق** التي تركز على مراعاة الصحة في جميع جوانب الأنشطة الوطنية ودون الوطنية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، وتشدد على التعاون مع القطاع الصحي في المشاريع المتعددة القطاعات لتخفيف عبء المرض الناجم عن سوء إدارة المواد الكيميائية.

وينبغي بيان النتائج والنواتج المقترحة التي تسهم في إشراك القطاع الصحي في سياق الأولويات الوطنية وكيفية إسهام التدخل المقترح في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. ويجب أن تكون التدابير المقترحة محددة وواضحة بشأن كيفية استدامتها وأن تعالج مسألة التعزيز المؤسسي وبناء القدرات في سياق أهداف البرنامج الخاص.

4-1 أهداف التنمية المستدامة

اعتُمدت أهداف التنمية المستدامة في كانون الثاني/يناير 2016، في أعقاب مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2015 كمخطط عالمي لتحقيق الكرامة والسلام والرخاء للناس والكوكب، في الوقت الحالي وفي المستقبل. وسيسهم تنفيذ المشاريع التي تركز على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات إسهاماً مباشراً في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، ومنها على سبيل المثال:

- **الهدف 12**: الاستهلاك والإنتاج المستدامان: **الغاية 12-4**: تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020.

وترتبط هذه الغاية ارتباطاً مباشراً بالتنفيذ الناجح للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والسياسات والإجراءات الأخرى ذات الصلة، وتشمل التنفيذ الناجح. ويعكس ذلك هدف البرنامج الخاص المتمثل في تعزيز التنفيذ الفعال لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

- **الهدف 3**: الصحة الجيدة والرفاه – **الغاية 3-9**: الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030.

ويركز هذا الهدف على التأثير النهائي للإدارة السليمة المعززة للمواد الكيميائية والنفايات من حيث صحة الإنسان، وهو أيضاً محور تركيز رئيسي للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالكيميائية والنفايات.

- **الهدف 6**: المياه النظيفة والصرف الصحي – **الغاية 6-3**: تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية والمواد الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030.

ويلقي هذا الهدف الضوء على الحاجة إلى الحد من التلوث للحفاظ على نوعية المياه.

علاوةً على ذلك فإن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأهداف البيئية والاجتماعية ذات الصلة بإجراءات إدارة المواد الكيميائية والنفايات هي أيضاً مهمة عند النظر في وضع مشاريع البرنامج الخاص المقترحة، بما في ذلك:

- **الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة**: العمل اللائق والنمو الاقتصادي – **الغاية 8-8** بشأن حماية حقوق العمل وتعزيز بيئات العمل الآمنة.
- **الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة**: الاستهلاك والإنتاج المستدامان – **الغاية 12-5** بشأن الحد من توليد النفايات.
- **الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة**: الحياة تحت الماء – **الغاية 14-1** بشأن الحد من التلوث البحري.
- **الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة**: الحياة على اليابسة – **الغاية 15-5** بشأن حماية التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية.

وقد تكون أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي تركز على تعزيز التنمية الاقتصادية وتعزيز البيئة التمكينية ذات أهمية أيضاً في سياق الأولويات الوطنية لكل بلد والمشروع المقترح المحدد. ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة لأهداف التنمية المستدامة والغايات والمؤشرات المقابلة لها في قاعدة معارف أهداف التنمية المستدامة.

وينبغي أن توضح المشاريع المقترحة المقدمة للتمويل من البرنامج الخاص الكيفية التي يمكن بها لنتائج المشاريع ونواتجها أن تسهم في تنفيذ الحكومة المقدمة للطلب لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع الإشارة إلى أهداف وغايات محددة، حسب الاقتضاء، في سياق أهداف البرنامج الخاص.

5-1 الاقتصاد الدائري

يعرَّف الاقتصاد الدائري عادة بأنه ''نظام صناعي تجديدي أو استرجاعي وفقاً للقصد منه وتصميمه''. وهو يستعيض عن مفهوم 'نهاية العمر' بالتجديد، ويتحول صوب استخدام الطاقة المتجددة، ويلغي استخدام المواد الكيميائية السامة، مما يعوق إعادة الاستخدام، ويهدف إلى القضاء على النفايات من خلال التصميم المتميز للمواد والمنتجات والنظم، وضمن هذا، نماذج الأعمال.

ويعتمد نهج الاقتصاد الدائري في جوهره على إعادة الاستخدام وإعادة التدوير العالية الجودة، وبقدر أقل بكثير على المواد الخام البكر لتصنيع المنتجات. ويهدف هذا النهج إلى الحفاظ على القيمة المضافة في المنتجات والمواد لأطول فترة ممكنة، بالمقارنة مع نموذج ''خذ– صنِّع – تخلص'' المباشر التقليدي الذي يستخدم حاليا والذي ساهم حتى الآن في الكثير من التحديات الحالية الناجمة عن التلوث من المواد الكيميائية والنفايات.

ويتطلب الانتقال إلى اقتصاد دائري تغييرات في جميع مراحل سلسلة القيمة، من تصميم المنتجات إلى أنماط سلوك المستهلكين الجديدة. ويمكن تشجيع ذلك من خلال تنفيذ أطر للسياسات من شأنها أن تحفز وتعزز التحول نحو نظام تظل فيه الموارد موارد داخل الاقتصاد.

ويقدم البرنامج الخاص الدعم للبلدان على الصعيد الوطني لتنفيذ السياسات والأطر التنظيمية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وبالتالي يمكن إدماج مبادئ الاقتصاد الدائري في المشاريع المقترحة بغية تعزيز النتائج بطريقة مستدامة، ومن ذلك على سبيل المثال:

- وضع أطر تنظيمية واستراتيجية بشأن إنتاجية الموارد والاقتصاد الدائري تهدف إلى تحديد أنظمة المنتجات، بما في ذلك التصميم والضمانات الموسعة وقنوات عبور المنتجات.
- وضع أنظمة للنفايات، بما في ذلك معايير وأهداف جمع النفايات ومعالجتها، وتعريف النفايات، والمسؤولية الممتدة للمنتج، ونظم الاستعادة.
- إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص مع الأعمال التجارية على الصعيد الوطني بغية تشجيع منابر التعاون الصناعي، وتشجيع مبادرات سلسلة القيمة والمبادرات الشاملة لعدة قطاعات وتبادل المعلومات.
- توفير الدعم التعليمي والتوعية لعامة الجمهور والشركات بشأن مبادئ الاقتصاد الدائري والمواد التدريبية المتعلقة بأفضل الممارسات.

ويمكن إدماج هذه المبادئ في نتائج المشاريع التي تركز على قطاعات محددة، كما هو مبين على سبيل المثال في الفروع المتعلقة بالنفايات البلاستيكية والنفايات الإلكترونية والكهربائية، أو يمكن اقتراحها كتدخلات قائمة بذاتها لتشجيع اعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري على الصعيد الوطني في سياق أهداف البرنامج الخاص.

6-1 المشاريع التركيزية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

يتمثل الهدف العام للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الذي اعتمد في عام 2006 في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة كل مادة، بغية ضمان إنتاج واستخدام المواد الكيميائية بطرق تقلل إلى أدنى حد ممكن من الآثار الضارة الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة.

والنهج الاستراتيجي فريد من نوعه في نطاقه الشامل ونهجه الشامل لأصحاب مصلحة متعددين/قطاعات متعددة. ويشدد النهج كذلك على أهمية السلامة الكيميائية بوصفها مسألةً مستدامة ستسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. علاوةً على ذلك، يسعى النهج الاستراتيجي إلى الحصول على تأييد رسمي على أعلى المستويات السياسية والاعتراف من جانب مجالس إدارة المنظمات الحكومية الدولية الرئيسية.

ويسهم عمل النهج الاستراتيجي أيضاً في معالجة التمويل المستدام للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وعلى وجه التحديد، عن طريق تعزيز إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في جدول أعمال التنمية المستدامة وتشجيع مشاركة الصناعة بهدف توفير فرصة في نهاية المطاف لإضفاء الطابع المؤسسي على دعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتثبيت التمويل.

وقد ترغب البلدان في تطوير مشاريع للبرنامج الخاص تسهل تنفيذ النهج الاستراتيجي من خلال اقتراح إجراءات تتناول العناصر الأساسية الإحدى عشرة في التوجه العام والتوجيهات العامة للنهج الاستراتيجي التي تم الاعتراف بأنها حاسمة على الصعيدين الوطني والإقليمي في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وعلى وجه التحديد:

1- إنشاء أُطر قانونية تعالج دورة المواد الكيميائية والنفايات

2- تنفيذ آليات الإنفاذ والامتثال ذات الصلة

3- تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، فضلاً عن الاتفاقيات المتعلقة بالصحة والعمل وغيرها من الاتفاقيات والآليات الطوعية ذات الصلة؛

4- تطوير أُطر مؤسسية قوية وآليات تنسيق فيما بين أصحاب المصلحة ذوى الصلة؛

5- إنشاء نظم لجمع وتقاسم البيانات والمعلومات ذات الصلة على نحو شفاف فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين باستخدام نهج دورة المادة، مثل تنفيذ ا النظام المنسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها؛

6- تعزيز مشاركة الصناعة والمسؤولية المحددة طوال دورة المادة، بما في ذلك سياسات ونظم استرداد التكاليف، فضلاً عن إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في السياسات والممارسات المؤسسية؛

7- إدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في العمليات الوطنية في مجال الصحة والعمل والاجتماع والبيئة والميزنة الاقتصادية؛

8- إجراء تقييم لمخاطر المواد الكيميائية والحد من المخاطر باستخدام أفضل الممارسات؛

9- تعزيز القدرة على التعامل مع حوادث المواد الكيميائية، بما في ذلك التعزيز المؤسسي لمراكز السموم؛

10- رصد وتقييم آثار المواد الكيميائية على الصحة والبيئة؛

11- تطوير وتعزيز بدائل سليمة بيئياً وأكثر أماناً.

علاوةً على ذلك فإن زيادة جهود الحد من المخاطر وتبادل المعلومات بشأن قضايا السياسات الناشئة هي في صميم النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ويمكن أن تركز المشاريع على (تعزيز الإجراءات المتعلقة) بالمسائل التي لم تعالجها حالياً الاتفاقات القائمة و/أو استكمال المبادرات التي تتخذها هيئات أخرى، بما في ذلك الرصاص في الدهانات، والمواد الكيميائية في المنتجات، والكهرباء الخطرة، والتكنولوجيا النانوية، والمواد الكيميائية المعيقة لعمل الغدد الصماء، والملوثات الصيدلانية، والمواد الكيميائية البيرفلورية، ومبيدات الآفات الشديدة الخطورة.

ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في الرابط www.saicm.org.

المرفق الثالث: معايير التقييم

يهدف البرنامج الخاص إلى دعم التعزيز المؤسسي الذي تقوده البلدان على الصعيد الوطني، في سياق نهج متكامل لمعالجة تمويل إدارة مستدامة للمواد الكيميائية والنفايات، مع مراعاة الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية والأولويات لكل بلد، من أجل بناء قدرات وطنية عامة مستدامة من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة كل منها. وسيكون لتعزيز المؤسسات في إطار البرنامج الخاص دور تيسيري وتمكيني في تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

ولمساعدة وتوجيه الحكومات المقدمة للطلبات في وضع طلباتها على أساس الأولويات الوطنية وضع المجلس التنفيذي معايير تقييم تُقيَّم على أساسها جميع الطلبات. وتستخدم هذه المعايير في تقييم الطلبات واتخاذ القرارات بشأنها. وهذه المعايير هي كما يلي:

1-1 التحقق من اكتمال الطلب

هل قدم مقدم الطلب جميع الوثائق المطلوبة؟

الاستمارة ألف – استمارة طلب المشروع	☐
هل وقّع المنسق الرسمي على الطلب وأقره؟	☐
هل وقع مقدم الطلب على الطلب وصادق عليه؟	☐
المرفق 1: تفاصيل الاتصال	☐
المرفق 2: معلومات المشروع ذات الصلة	☐
الاستمارة باء – ميزانية المشروع	☐
إثبات التمويل من البلد المستفيد وأي تمويل آخر للمشاريع	☐
رسالة إقرار من المنسق الرسمي	☐
خطابات دعم من شركاء المشروع تؤكد دورهم/أدوارهم	☐
المشاريع مع منظمة/مؤسسة منفذة، رسالة من المنظمة/المؤسسة تؤكد دورها (إذا كان ذلك مناسباً)	☐
المرفقات التي تقدم أي معلومات إضافية ذات صلة بشأن التدابير والأنشطة التي يتعين تمويلها	☐
القائمة المرجعية للطلبات المكتملة	☐

2-1 فرز الأهلية

ألف 1- هل ينتمي مقدم الطلب لوزارة او إدارة في الحكومة الوطنية مسؤولة عن جدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات على الصعيد الوطني؟

ألف 2- هل الحكومة مقدمة الطلب بلد نام، أو من أقل البلدان نمواً، أو بلد جزري صغير نام، أو بلد يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية؟

ألف 3- هل الأنشطة المقترحة مؤهلة للتمويل من مرفق البيئة العالمية؟

ألف 4- ما هي مساهمة الموارد المقدمة من البلد المستفيد؟

3-1 تقييم الميزانية

ميم 1- هل كانت هناك مخصصات تراكمية للبلد؟ ما هي المساهمات المقدمة والاحتياجات الموضحة في الطلبات المقدمة؟

ميم 2- قيّم تكاليف الموظفين وتكاليف الخدمات التعاقدية المدرجة في ميزانية المشروع. هل يتماشى ذلك مع التوجيهات المقدمة؟ (≤ 50% من المبلغ المطلوب من الصندوق الاستئماني للبرنامج الخاص)

ميم 3- قيّم التكاليف الإدارية المدرجة في ميزانية المشروع. هل يتماشى ذلك مع التوجيهات المقدمة؟ (≤ 5% من المبلغ المطلوب من الصندوق الاستئماني للبرنامج الخاص)

ميم 4- قيّم ميزانية الرصد والتقييم ومراجعة الحسابات. هل تتماشى مع التوجيهات المقدمة؟ (≤ 15000 دولار أمريكي)

4-1 التقييم مقابل أهداف البرنامج الخاص

هاء 1- ما هي التدابير التي يجري تناولها في إطار هدف البرنامج الخاص؟

هاء 2- ما مدى ضمان المشروع لاستدامة نتيجة (نتائج) المشروع؟

هاء 3- ما هي أهداف الأداء المدرجة في المشروع؟

هاء 4- هل يحدد المشروع تعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في مختلف القطاعات؟ إذا كانت الإجابة بنعم، إلى أي مدى؟

هاء 5- هل هناك مشاريع أو برامج سابقة ذات صلة بمرفق البيئة العالمية؟

هاء 6- هل يستند المشروع إلى المبادرات والآليات المؤسسية السابقة التي أنشئت بالفعل؟

هاء 7- هل يشجع المشروع على تعزيز الإبلاغ والتنسيق والتعاون على المستوى الوطني لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وإذا كان الجواب نعم، كيف؟

هاء 8- هل للمشروع أثر إقليمي، بما يتماشى مع هدف البرنامج الخاص، وإذا كان الجواب بنعم، كيف؟

هاء 9- هل ينظر المشروع في القضايا الجنسانية و/أو تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وإذا كان الجواب بنعم، كيف؟

5-1 للمشاريع التي تطلب أكثر من 250 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة

كاف 1- هل تشارك جميع القطاعات ذات الصلة في تنفيذ المشروع، مثلاً البيئة والصحة والزراعة والجمارك والعمل؟

كاف 2- هل يشارك أصحاب المصلحة من المؤسسات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القطاع الخاص والمجتمعات المدنية؟

كاف 3- هل يستند المشروع إلى مبادرات الاقتصاد الدائري أو الأخضر؟

كاف 4- هل يرتبط المشروع بمصارف الاستثمار والتنمية من أجل إتاحة فرص الاستثمار على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؟

كاف 5- هل هناك بيان للتعميم والتكامل الشامل على الصعيد الوطني، بما في ذلك الطرق التي يمكن بها توسيع نطاق الجهود على الصعيد الإقليمي بطريقة تآزرية؟

كاف 6- هل يستند المشروع إلى مشاريع قائمة من برامج والتزامات أخرى في إطار اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؟